كما ترى ثم لما فرغ من بيان احد الشيئين الذي هو اسم اراد ان يشرع في بيان مهما
الذي هو حرف فكذا قدم ذلك على هذا فقال **الثانية** من الكلمتين المستعملتين
على الوجوه الخمسة **فان قلت** كان المناسب لقوله احدهما ان يقول ههنا
ثانيهما فلم ترك هنا **قلت** للتعليم بان الحرف يذكر ويؤنث فان
اول باللفظ يكون مذكرا وان اول بالكلمة يكون مؤنثا وللتنبيه
ان لوزن الكلمات التي وضع الباب الثالث لتفسيرها **لو** ها وجوه خمسة
احدها ان تكون حرف شرط اي حرف تستعمل لتدل على تحقق مضمون
جوابها على تحقق مضمون شرطها **في الزمان الماضي** كان في المستقبل
فلو تغير ثلاثة امور في نحو قولك لو جاءني زيد اكرمته الاول تعليق
الثاني في الاول الثاني تقييدهما بالزمن الماضي والثالث الامتناع
لكن اختلف في الثالث فقال الشلوبين انها لا تدل على امتناع اصلا
لا على امتناع الشرط ولا على امتناع الجزاء فان اراد بعدم دلالتها عليه انها
لا تدل عليه بحسب الوضع فالحق ما ذكره وان اراد به انها لا تدل عليه
بحسب الوضع له ولا بحسب التضمن والالتزام فقوله باطل بلا شك
فان التعليق على الوجه المذكور يقتضي ذلك فيدل عليه بالالتزام وقال
اكثر النحاة انها تدل على امتناعهما جميعا بنحوي الخطاب ولم تدل
عليه بحسب المنطوق والوضع وهذا هو الحق عندي وقال البعض انها تدل
على امتناع الشرط وحده ولا يعترض للجواب من جهة النفي وهذا ليس بشيء
فان جل نظرهم مقصور على ظاهر اللفظ الذي يليها او يصل الى ادراك
معنى الكلام ثم لما كان هذه الاقوال في دلالتها على الامتناع مختلفة

غير

غير ظاهرة وكان المختار عنده هو القول الاخير اشار اليه على سبيل البيان
والتقرير بقوله **فيقال فيها حرف يقتضي** اذ الامكان للشرط **امتناع**
ما يليه واستلزام التاليه كانه قال لو اذا كانت للشرط تدل
على امتناع فعل الشرط وعلى استلزام فعل الشرط الجواب من غير تعرض
للدلالة على نفي جوابه وانت تعلم ان تعليق حصول الجواب المقدر في الماضي
على حصول الشرط المقدر فيه يقتضي بالضرورة امتناع ذلك الجواب
كما يقتضيه امتناع الشرط يقتضي فعل فاعله مستتر فيه عائد الى الحرف
وامتناع مفعوله مضاف الى ما هو موصول وتالي فعل فاعله مستتر فيه عائد
الى الموصول ومفعوله الضمير المنصوب المتصل به العائد الى الحرف ايضا والجملة
صلته واو للعطف واستلزام منصوب معطوف على امتناع مضاف
يقتضي فعل فاعله الى الضمير المجرور العائد الى الموصول واللام متعلق
باستلزام وتاليه مجرور به مضاف الى الضمير العائد الى الموصول ايضا
والفعل مع متعلقه مرفوع المحل على انه صفة حرف فحاصل هذه العدة
انها تدل على سببية الاولى ومسببية الثاني وتدل على انتفاء الاول
فقط واما انتفاء الثاني فيلزم من انتفاء الاول ان لم يكن للثاني سبب
غير الاول وان كان له سبب غيره لا يلزم منه انتفاؤه **نحو** لو في قوله تعالى
ولو شئنا لرفعناه المنازل الابرار من العلماء **بها** اي بسبب تلك
الآيات وملازمتها الواو ههنا للعطف ولو حرف شرط وشائع
الشرط فاعله نا ومفعوله الضمير المنصوب المتصل به العائد الى الايات
باعود والباء حرف جر وها ضمير مجرور عائد الى الآيات والجار مع المجرور

Copyright © King Saud University